

# اقتصاد

## «اتحاد غرف التجارة» يؤيد ربط السجل التجاري بتسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية

المواطن

لضرورة تسجيل العمال لديه بالتأمينات الاجتماعية لما لذلك من أهمية في ضمان حقوق كل من العامل ورب العمال على حد سواء.

وقال المصدر إنه قد تقرر متابعة السعي لإصدار تشريع يعفي من الغرامات والوفاء المترتبة على التجار لنهاية عام ٢٠١٨ فيما يخص التأمينات الاجتماعية وتسمية على رضا تركماني ممثلاً عن الاتحاد في مجلس إدارة المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية، إضافة إلى الموافقة على المشاركة في اجتماعات الدورة ١٢٩ لمجلس اتحاد الغرف العربية المقرر عقدها في مدينة مسقط سلطنة عُمان.

وبين المصدر أن مجلس إدارة الاتحاد أشاد بالجهود التي تقدمها غرفة تجارة دمشق وغرفة تجارة ريف دمشق بإحداث خدمة النافذة الواحدة في مبنى الغرفة لإنتاج معاملة الحصول على السجل التجاري خلال مدة أقصاها ٤٨ ساعة من تقديم التاجر طلب الانتساب أو التجديد، وأهمية تعميم هذه الخطوة على الغرف لتحذو حذوها، والإشادة بموضوع منح الموظفين لدى التاجر المسجلين في التأمينات الاجتماعية بطاقات خاصة من الغرفة مقابل رسوم معينة.

عقد مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة السورية جلسته الأولى لعام ٢٠١٩ يوم أمس حيث تم مناقشة بنود جدول أعمال الجلسة، واتخذ المجلس حيالها جملة من القرارات كان من أهمها رفع مذكرة إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تتضمن موافقة مجلس إدارة الاتحاد على تعميم الوزارة رقم /٨٦٧/ تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ الخاص بطلب وثيقة تتضمن عدد العمال المسجلين في التأمينات بالنسبة لطالبي الحصول على السجل التجاري لأول مرة وللراغبين في تجديد السجل التجاري.

وفي تصريح لـ «الوطن» أكد مصدر في الاتحاد ضرورة تسجيل التجار لعمالهم الموجودين لديهم في التأمينات الاجتماعية، ضماناً لمصلحة الطرفين وحقوقهما، مشيراً إلى أن توجه التجار لتسجيل العمال في التأمينات أمر إيجابي وضروري وسوف يعمل الاتحاد لدعم هذا التوجه عبر التواصل مع التجار لإقناعهم بأهمية الأمر.

وذكر المصدر أن مجلس إدارة الاتحاد وافق على كتاب وزارة التكوين رقم ٢٠١٩/١٦/٢١١/١٦ تاريخ ٢٠١٩/١٦ بشأن طلب نسخة حديثة من السجل التجاري للمتنبذ الذي يرغب في تجديد اشتراكه السنوي في الغرفة، وهو ما أكدته صفحة الاتحاد على «فيسبوك» حيث شد المجلس على كل الغرف التقيد بما ورد في تعميم الوزارة وكتابيتها وبين المصدر أن الاتحاد سيعقد ندوات وورشات عمل لتوعية الوسط التجاري

### عبد الهادي شباط

في الوقت الذي كشف فيه وزير المالية مأمون حمدان أن وارداتنا الضريبية ليست بخير، حمل مراقبي الدخل جزءاً مهماً ومباشراً عن التهرب الضريبي الحاصل، معتبراً أنه عندما يحقق الاستعلام الضريبي عشرات مليارات الليرات هو مؤشر على فساد عمل مراقبي الدخل وأن اللحل والغرات لا يمكن أن تكون في التشريعات والقوانين النافذة للعمل وإنما في تنفيذ مراقبي الدخل لهماهم المكلفين فيها.

وخلال اجتماع مع مراقبي الدخل على مدار ثلاث ساعات أمس، طالب الوزير المراقبين بتحديث سلوكهم الوظيفي والاعتماد على معايير العدالة والنزاهة التي من شأنها أن تحدث أثراً مهماً في تقليص مساحات التهرب الضريبي بدلاً من الذهاب نحو محاباة المكلفين تجهيز وإعداد دفاترهم، كاشفاً أن لدى الوزارة العديد من أسماء مراقبي الدخل المتورطين بحالات فساد سيتم محاسبتهم ونقلهم من عملهم مهدداً أنه في حال لم يتحسن عمل مراقبي الدخل وعزز الوزير الفساد التي يعمل بها البعض منهم سيتم إعلان أسماء المراقبين الفاسدين في وسائل الإعلام وذلك من

## مراقبو دخل ومحاسبون لدى المكلفين في الوقت نفسه!

# وزير المالية: لدينا أسماء مراقبي الدخل الفاسدين وسوف نحاسبهم ونعلن الأسماء في الإعلام للردع

إجادة العمل على برنامج المحاسبة فليقدم طلباً لنقله خارج مراقبي الدخل. وبين الوزير أن الحكومة تعمل على تحديث منظومة تحصيل الضرائب عبر الأتمتة وتطبيقات الحكومة الإلكترونية وخاصة لدى تنفيذ مشروع الدفع الإلكتروني وهو الأمر الذي يسهم في التخفيف من وجود العمال الشخصي مستوى الصف، وأنه يتم العمل على تحديث منظومة الضرائب والرسوم عبر لجنة مختصة تعمل على مراجعة كل التشريعات النافذة لذلك حيث تعود هذه التشريعات لأكثر من ٥٠ عاماً مع وجود بعض التعديلات البسيطة التي طرأت عليها.

وفي تصريح لـ «الوطن» بين مدير عام هيئة الرسوم والضرائب عبد الكريم حسين أن هذا اللقاع مع مراقبي الدخل المقطوع كان بغرض تزويدهم بعدة توجيهات تخص العمل مع بداية دورة تصنيف جديدة بدأت مع العام الحالي وتنتهي مع نهاية العام ٢٠٢٠، حيث تستمر دورة التصنيف وفق القانون لمدة عامين وبين أنه يتم التنسيق والتعاون مع رؤساء الجمعيات والنقابات المهنية للمساعدة في تقييم دخول أعضائها وتحديد الضرائب العادلة.



هذه الثقافة من خلال تحقيقه للعدالة الضريبية أثناء تنفيذ مهامه، وشعور المكلفين أنهم سواسية أمام تطبيق الأنظمة والقوانين وأن هذه الضرائب تتجه لخزينة الدولة لتسهم في تأمين الخدمات التي تعمل عليها الدولة للمواطنين، مطالباً كل مراقب لا يجد نفسه كقوفاً للعمل بزمالة أو لا يمتلك أساسيات العمل مثل

المكلفين فيها، وهو غير منطقي ويحمل مؤشر علاقات وتشبيك مع أصحاب هذه المنشآت تدفع ثمنه الخزينة العامة عبر مساعدة هؤلاء المراقبين لأصحاب هذه المنشآت بالتهرب الضريبي. وركز الوزير أن الأولوية لتعزيز ثقافة محاربة التهرب الضريبي التي تبدأ من المراقب نفسه الذي يمكن أن يكرس

## نقل ١٤ عاملاً من «الجمارك» إلى وزارات الزراعة والموارد المائية والصناعة

الوطن

اسماً منهم ٣ من العاملين على الفئة الأولى، سبق وأن تم تكليفهم بإدارات جمركية مختلفة، علماً بأن القرار لم يتم تعميمه حتى الآن، ولكن يتم تداوله بين العاملين لدى إدارة الجمارك دون معرفة الأسباب وراء مثل هذا القرار، وأن القرار مازال بحاجة للتأشير لدى الجهاز المركزي للرقابة المالية.

كشف مصدر في «الجمارك» لـ «الوطن» عن صدور قرار يحمل توقيع رئيس مجلس الوزراء يقضي بنقل ١٤ عاملاً لدى الإدارة العامة للجمارك إلى عدد من وزارات الزراعة والموارد المائية والصناعة. وبين المصدر أن قرار النقل الذي تضمن ١٤

## وزير الاتصالات لـ «الوطن»: مناطق تكنولوجية في الديماس لخلق مناخ ملائم للاستثمار

# مديرة السياسات في «الاتصالات»: انحراف إستراتيجية الوزارة بسبب الحرب بما لا يعكس الواقع الراهن

قصي أحمد محمد

كشف وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب لـ «الوطن» عن سعي الوزارة لإنشاء مناطق تكنولوجية في الديماس بريف دمشق بهدف خلق مناخ ملائم للاستثمار، وتحقيق العدالة في التنمية الرقمية حتى لا تكون حكرًا على مناطق معينة فقط، كما تسعى الوزارة لقياس أداء الجهات الحكومية في تنفيذ التحول الرقمي، وذلك وفق مؤشرات معينة لضمان فاعلية الحكومة الإلكترونية ومواكبة هذه المؤسسات لعملها.



**مستشاري في «الإسكوا» لـ «الوطن»: ما سيتم إجراؤه في الحكومة الإلكترونية في سورية مواكب للممارسات الدولية**

الاتصالات والتقانة ، بل تشكل جميع الوزارات والهيئات والقطاعات.

### انحرف الوزارة

صرح مدير إدارة التكنولوجيا من أجل التنمية في «الإسكوا» حيدر فرحات لـ «الوطن» أن التحول يحتاج إلى مدن ذكية وهي مناطق داخل المدينة الواحدة لها مواصفات مختلفة من حيث الاتصال والتوصيل والمفتوحة، معتبراً أن المدن الذكية هي إحدى أهم عناصر التحول الرقمي وهي عبارة عن بيانات وطنية منتجة من القطاع الوطني تكون في متناول المواطن السوري. وصرحت مديرة السياسات والاستراتيجيات في وزارة الاتصالات رأينا بوسع لـ «الوطن» أن مهمة الوزارة تحديث استراتيجية الحكومة الإلكترونية من خلال وضع تقييم للوضع الراهن من خلال تقييم التنفيذ الحاصل لاستراتيجية السابقة وبدعم توصيف الواقع، مبيئة أنه نتيجة تقييم الحرب انحرفت الاستراتيجية الموضوعة مسبقاً عن مساراتها المخططة بما لا تعكس الواقع الراهن، موضحة أن هذه الحالة تركت مواضيع مهمة أمام الوزارة مما استدعى

إجراء تقييم لاستراتيجية وتوصيف للوضع الراهن من خلال بيانات يتم جمعها، مؤكدة أنه لم يتم الانتهاء من توصيف الوضع الراهن بسبب وجود جهات حكومية لم ترسل بياناتها بعد.

وأوضحت أنه سيتم استكمال جمع البيانات لصياغة المكونات والخطوط العريضة لاستراتيجية الحكومة الإلكترونية بالتعاون مع الإسكوا، ليصار إلى وضع البرامج والمؤشرات الفعلية للقياس وخطة التنفيذ بعد إقرارها.

وحول موضوع الحكومة الإلكترونية صرح المستشار الإقليمي بإدارة التكنولوجيا في «الإسكوا» نوار العواد لـ «الوطن» أن ما سيتم إجراؤه في سورية مواكب للممارسات الدولية ما يعطي انطلاقة للعمل الحكومي ليكون أكثر فعالية وكفاءة وشفافية ويحقق الحكومة الرشيدة. وأشار إلى أنه تم عرض أهم مؤشرات التي تسمح بعرضه من المستوى الوطني والدولي وتوضيح الآليات التي تسمح بجمع البيانات ومن المسؤول عن جمعها، ونوه بأن سورية بدأت مرحلة التعافي والنمو الاقتصادي.

## وزير الاقتصاد: هل نرغب في مرونة أكبر أو في أرباح أكبر في القطاع العام؟

صالح حميدي

الخاص، داعياً إلى ضرورة السعي إلى تأهيل الجهات العامة المشاركة في اللجنة لخلق قوانين مرنة، مبيئاً ضرورة التفكير بشكل جدي لأن يكون لدينا قطاع اقتصادي راجح.

وكشف مصدر في «الجمارك» لـ «الوطن» عن صدور قرار يحمل توقيع رئيس مجلس الوزراء يقضي بنقل ١٤ عاملاً لدى الإدارة العامة للجمارك إلى عدد من وزارات الزراعة والموارد المائية والصناعة. وبين المصدر أن قرار النقل الذي تضمن ١٤

## رؤية لتطويرها لتصبح بوابة المستثمر

# دياب لـ «الوطن»: مفاوضات مع عدة وزارات لتنضم للنافذة الواحدة وإضافة خدمات جديدة

علي محمود سليمان

صرح مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب لـ «الوطن» أن الرؤية التي قدمتها الهيئة للحكومة حول تطوير عمل النافذة الواحدة تهدف لجعل هيئة الاستثمار هي البوابة الأساسية للاستثمار في سورية، وجعلها محطة واحدة للمستثمر تشمل أيضاً مشاريع السياحة والتطوير العقاري.

وأوضح أن الرؤية الجديدة تهدف لضمان تأسيس وإقامة المشاريع الاستثمارية وتيسير الإجراءات والترخيص لاستقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي ضمن خطة العمل لمرحلة إعادة الإعمار لجذب الاستثمارات ما يحقق نتائج كثيرة وهي من المطالب التي تقدم بها المستثمرون عندما عقدنا العديد من اللقاءات معهم خلال عام ٢٠١٨.

لحكومة الكترونية. وبين أن هذه الرؤية هي نموذج ناجح لبرنامج الإصلاح الإداري ما يساعد الحكومة على رسم السياسات ورفع الفرص الاستثمارية بملومات كافية وتوفير كل المعلومات والوثائق المطلوبة للمستثمر وإنشاء قاعدة بيانات تساعد في إعداد الدراسات وتسريع تحويل النافذة الواحدة هي الواجهة الرئيسية لهيئة الاستثمار، ما سينعكس على تحسين ترتيب سورية بتقرير سهولة ممارسة الأعمال ويصبح مركز خدمات متكامل يخفض الوقت والتكلفة والجهد ويحسن الجودة ويحقق رضی المستثمر ورضى الحكومة عن الجهة المنفذة.

ولفت دياب إلى أن الرؤية سيتم تنفيذها ضمن برنامج زمني وعلى عدة مراحل ولكن بعد الانتهاء من المفاوضات مع الوزارة والإجراءات المطلوبة لتنفيذ الرؤية، وبالنسبة للفروع في المحافظات وفي المدن الصناعية ستكون الخدمات المقدمة بذات السوية المقدمة من النافذة الواحدة في الهيئة لأن الفروع مفضولة من الهيئة. ونوه دياب بأن هذه الرؤية لا تتعارض مع أي قانون للاستثمار حيث ستكون النافذة الواحدة المحطة الواحدة للمستثمر ويمكن تطويرها لاحقاً لنصل مرحلة اللانافذة وهي أن يصبح تعامل المستثمر مع الهيئة بطريقة الكترونية عن طريق موقع الهيئة بعد تطوير نظام المعلومات فيه وتطبيق «استثمر من جوالك» لجعل المستثمر متصلاً مع كل الجهات والوزارات المعنية بالاستثمار، وعندما نصل لهذه المرحلة يصبح نواة

الصحة، وخدمات جديدة لقطاع الصناعة والزراعة والكهرباء، حيث إن الخدمات المتوقع أن تضاف لا يمكن حصرها حالياً، لكون الوزارات والجهات التي يتم التفاوض معها لا تزال في طور تجهيز الدليل الإجرائي الخاص بها، منوها بأنه سيتم إنشاء مكتب إمامي ومكتب خلفي ضمن النافذة الواحدة، المكتب الإمامي للمستثمر هو المكان الوحيد الذي يحصل منه على كل الموافقات والوثائق اللازمة لتنفيذ مشروعه ويكون ممثل الوزارة بمثابة جزء من النافذة، والمكتب الخلفي هو لربط الوزارة بمبطلها ضمن النافذة حيث إن ممثل الوزارة يستعين بالكادر الفني ضمن الوزارة عند الحاجة لأنه مفضل بالصلاحيات وتوقيع أي وثيقة باسم الوزارة بنسبة ٥٠٪ ويعود للوزارة بالأمر الفنية، وذلك للوصول لأن تكون النافذة هي بوابة المستثمر حيث يبدأ منها وينتهي منها.